ثم قلت أو الفتح أوْ نائبهِ وَهُو اسمُ لا النّافيةِ للجِنْسِ إِذا كان مُفْرَداً نحو لاَ رِجالَ وَ لاَ رَجُلَينِ وَ لاَ قَائِمينَ وَ لاَ قَائِمَاتٍ وَفَتْحُ نحو قَائِمَاتٍ أَرْجَحُ مِنْ كَسْرِهِ .

وَلَكَ في الاسمِ الثّاني مِنْ نَحْوِ لاَ رَجُلَ ظَرِيفٌ وَ لاَ مَاءَ بَارِدٌ النّصْبُ وَالرّفْعُ والفتح وَكَذَا الثّاني مِنْ نَحْوِ لاَ حَوْل وَ لاَ قُوّةَ إن فَتَحْتَ الأوّل فإِنْ رَفَعْتَهُ امْتنَعَ النَصْبُ في الثّاني فإنْ فُصِلَ النّعْتُ أوْ كان هُوَ أوِ المَنْعُوتُ غَيْرَ مُفْرَدٍ امْتَنَعَ الفَتْح .

وأقول الباب الرابع من المبنيات ما لزم الفتحَ أو نائبَهُ وهو اثنان الياء والكسرة وذلك اسمُ لا .

وخُلاَصَةُ القول في ذلك أن لا إِذا كانت للنفي وكان المرادُ بذلك النّفْي استغراقَ الجنسِ بأَسْرِهِ بحيث لا يخرج عنه واحِدٌ من أفراده وكان الاسمُ مفرداً ونعني بالمفرد هنا وفي باب النداء ما ليس مَضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ولو كان مثنى أو مجموعاً فإِنه حينئذٍ يستحق البناء على الفتح في مسألتين والبناء على الياء في مسألتين والبناء على الفتح في مسألة واحدة .

أما ما يستحق فيه البناء على الفتح فضابِطه أن يكون الاسمُ غيرَ